تأكيدات محلية ودولية على ضرورة إجراء الانتخابات في موعدها

▹ جدد فخامة الأخ علي عبد الله صالح - رئيس الجمهورية التأكيد على أن الانتخابات النيابية القادمة ستجرى في موعدها المحدد، وأن أي تأجيل لها سيضر بالعملية الديمقراطية في اليمن. وأوضح رئيس الجمهورية خلال استقباله وزير التنمية الدولية البريطاني مايكل فوستر الذي زار اليمن في يناير المنصرم أن تأجيل الانتخابات سيؤدي إلى اختلاق أزمة شبيهة بأزمة الحرب والانفصال في عامي (٩٣-١٩٩٤م) التي تم افتعالها من قبل مشعليها لإثارة الفتنة والإضرار بالوطن ووحدته ونهجه الديمقراطي.

▹«الميثاق» - سلطان قطران:

أمريكا ترحب بالانتخابات النيابية

المعهد الديمقراطي يحث المشترك على المشاركة في الانتخابات

وكان نائب رئيس الجمهورية الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام - عبد ربه منصور هادي أكد خلال استقباله في منتصف يناير الماضي مسؤول الانتخابات في دائرة العلاقات الخارجية للمفوضية الأوروبية باتريك دونيت ومسئول العلاقات مع الجمهورية اليمنية في دائرة العلاقات الخارجية للمفوضية الأوروبية فيليب غروس أن القيادة السياسية ممثلة بالرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية تؤمن إيماناً مطلقاً بأن النهج الديمقراطي هو المخرج الواقعي لكل القضايا والمشاكل بمختلف صورها وأشكالها على قاعدة أن صناديق الانتخابات هي التي تأتي بالحلول السياسية والقضايا المتصلة بالمعالجات وفقا لما يحكمه الشعب.

منوهاً الى ان ما يزيد عن ٧٠٪ من السكان ليسوا مؤطرين ولا ينتمون إلى أحزاب أو منابر سياسية ولذلك فهم أحوج إلى الانتخابات والنهج الديمقراطي كأفضل الخيارات.

وعبر نائب رئيس الجمهورية نائب رئيس المؤتمر الشعبي العام - الأمين العام للمؤتمر عن تقديره البالغ لما يبديه الاتحاد الأوروبي من اهتمام خاص بهذا الجانب ومساعدة اليمن بالمشورة الداعمة للنهج الديمقراطي، متطرقاً إلى اللقاءات والمشاورات التي تمت مع الأخوة في أحزاب المعارضة وما وصلت إليه حتى إحجام المشترك عن تقديم ممثليه إلى البرلمان من اجل تشكيل اللجنة العليا للانتخابات وإصدار قانون الانتخابات الجديد الأمر الذي حتم على المؤتمر الشعبي العام باعتباره المسئول دستورياً وأخلاقياً أمام الشعب والجماهير وباعتباره الحزب الحاكم المضي قدماً بإجراءاته القانونية من اجل إجراء الانتخابات في موعدها الدستوري دون مماطلة أو تسويف .

البعثة الأوروبية تنفي

كما نفى مسئول الانتخابات في دائرة العلاقات الخارجية بالمفوضية الأوروبية باتريك دونيت أن تكون البعثة قد اقترحت تأجيل الانتخابات النيابية الرابعة في اليمن المقرر إجراؤها في السابع والعشرين من إبريل القادم.

وعبر دونيت عن أسفه للأخبار المغلوطة التي تناقلتها بعض الوسائل الإعلامية الحزبية بصورة خاطئة عن بعثة الاتحاد الأوروبي.

وأوضح مسئول الانتخابات في المفوضية الأوروبية خلال اللقاء الذي عقد أواخر يناير المنصرم بمؤسسة الثورة للصحافة والطباعة والنشر وضم بعثة الاتحاد الأوروبي وقيادات المؤسسات الصحفية الثلاث (الثورة، ١٤ أكتوبر، الجمهورية) بانه لم يصدر عن البعثة الأوروبية أي اقتراح بشأن تأجيل الانتخابات أو عدم المشاركة في الرقابة عليها، وأن ما تم تداوله في بعض الوسائل الإعلامية الحزبية هو عار عن الصحة.

ترحيب أمريكي

أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد رحبت بالانتخابات النيابية القادمة في اليمن المقرر إجراؤها في موعدها المحدد بـ ٢٧ أبريل المقبل.

وقال نائب الناطق الرسمي لوزارة الخارجية الأمريكية "روبرت وود" في بيان أصدره نهاية العام الماضي ٢٠٠٨م: "نرحب بالانتخابات النيابية القادمة في اليمن باعتبارها فرصة يمضي من خلالها الشعب اليمني قدماً نحو تعزيز وترسيخ العملية الديمقراطية ومؤسساتها".

وأضاف طبقاً لمصادر صحفية أنه من المهم للغاية الحفاظ على سير العملية الانتخابية من خلال الإعداد و التجهيز لها بصورة عادلة وشفافة بعيداً عن ممارسة أعمال العنف وتبادل الاتهامات بسوء إدارتها".

ودعا جميع الأحزاب السياسية في اليمن إلى العودة فوراً إلى طاولة الحوار من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن إجراءات سير الانتخابات النيابية القادمة بما ينسجم مع التوصيات و المقترحات التي قدمها المراقبون الدوليون عقب الانتخابات الرئاسية والمحلية في العام ٢٠٠٦م.

وأعرب عن تطلع الولايات المتحدة إلى موسم حملات انتخابية مليئة بالحماس تحت إشراف مباشر من اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء المعنية بذلك، وبشكل منظم و بطريقة شفافة.

وكان مدير المعهد الديمقراطي الأميركي في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا ليس كامبل أكد في آخر زيارة إلى اليمن الأسبوع قبل الماضي على أهمية إجراء الانتخابات وحث أحزاب المشترك على المشاركة في الانتخابات وأكد أن عليها أن تشارك قدر المستطاع من اجل تحقيق تقدم في هذا المعترك .

وأكد أن من يمنح شرعية للانتخابات هم اليمنيون،موضحاً أن المجتمع الدولي سيشعر أن الأمور تتراجع إلى الخلف في حال عدم إجراء الانتخابات في اليمن .

وفي سياق مماثل شدد السفير الأمريكي في اليمن ستيفن سيش في تصريح لموقع أميركا دوت غوف التابع لوزارة الخارجية الأمريكية نشر يوم ٢٣يناير ٢٠٠٩م على أن العملية الانتخابية في اليمن شأنها في ذلك شأن جميع البلدان التي يتم فيها إجراء انتخابات، وقال أن الانتخابات "ليست قضية ملك أي من الأحزاب التي تشارك فيها، ولكنها ملك لأبناء البلد كافة ولهذا يتعين على الأحزاب وضع هذا في الاعتبار وهي تمضي قدما".

وحث الأحزاب اليمنية بما فيها أحزاب اللقاء المشترك على تقديم تنازلات وتجاوز المصالح الحزبية الضيقة ،داعيا السياسيين إلى أن "يتجاوزوا مصالح الأحزاب المحددة الضيقة النطاق ويقدمون التنازلات الضرورية التي من شأنها أن تتيح لأبناء هذا الشعب الذهاب إلى صناديق الاقتراع والمشاركة في عملية يمكن أن يعتز بها كل يمني.

تنافس شديد

اللجنة العليا للانتخابات العامة والاستفتاء هي الأخرى أكدت استمرار العمل على تهيئة الأجواء المناسبة لإجراء انتخابات برلمانية تنافسية وعلى درجة عالية من النزاهة والشفافية وفقا للمعايير الدولية .

وأكد عبده محمد الجندي عضو اللجنة العليا للانتخابات رئيس قطاع الإعلام ان اللجنة ماضية في تنقية السجل الانتخابي من المخالفات الانتخابية وتهيئة الأجواء لإجراء انتخابات تنافسية وشفافة , إلا انه أشار إلى إن اللجنة العليا للانتخابات ملزمة بعدم تسليم السجل الالكتروني للأحزاب لاحتوائه على صور النساء وان بإمكان الأحزاب الاطلاع على الأسماء في السجل الانتخابي.

أكاديميون وشخصيات اجتماعية لـ«الميثاق»:

«المشترك» يحرق آخر أوراقه السياسية

▹ تبرز قضية الانتخابات النيابية القادمة في ابريل ٢٠٠٩م في واجهة الاهتمامات الرسمية والحزبية والشعبية في بلادنا.. ويرتكز العنصر الأهم في هذه العملية الديمقراطية التي تشهدها البلاد منذ آخر انتخابات نيابية في العام ٢٠٠٣م الكثير من الجدل بعد أن حصد المؤتمر الشعبي العام أغلبية المقاعد بطريقة ديمقراطية نزيهة كانت محل إجماع المراقبين الدوليين والمحليين ومنظمات المجتمع المدني.

استطلاع/ عبدالعزيز بن بريك

الانتخابات بوابة الدخول إلى المستقبل

المؤهل لبناء الوطن هو من سيفوز بثقة الشعب

وأثارت تلك المحصلة من النتائج هياج أحزاب اللقاء المشترك، حيث قامت بتهييج أوراقها، بهدف ان تطيل في بقائها داخل المربع السياسي كأحزاب تتعاطى مع الرأي الآخر بشكل مغاير من التعبير جعلها تسقط من نظر المواطن البسيط.. وذلك عبرتغذيتها لثقافة الكراهية وإثارة الزوابع والفوضى في الشارع وإحياء المناطقية والانفصالية.. كل هذه التعابير فضحت أجندتها القادمة في إثارة الفوضى، وها هي تهرب من الحوار الذي كان للمؤتمر الشعبي العام السبق في فتح الابواب له حتى يشترك الجميع في صياغة العملية الديمقراطية وملامح المستقبل.

■ ولأنها تهاب هذا الأمر عملت أحزاب المشترك على الهروب الى الخلف بحيث تصبح الضحية في نظرها من خلال خطابها الاعلامي والسياسي الشمولي.

■ وعبر هذه الفترة التي بدأت منذ العام ٢٠٠٣م وحتى الآن يمكن قراءة ملامح العملية الديمقراطية في بلادنا بأنها اكتسبت قدرة كبيرة من التعبير من خلال المشاركة الحية لقطاعات واسعة من الشباب وعبر كافة الفئات لصياغة ملامح البرلمان القادر الذي اسهم في رسم ملامح العملية الديمقراطية بكل نجاح وترجمة العديد من القوانين الى حيز العمل.

ولقراءة ملامح الانتخابات النيابية القادمة في ابريل ٢٠٠٩م قال الشيخ محمد عوض حاتم إن ما يمكن أن نطلبه من كافة الاحزاب في بلادنا أن تضع مسالة الوطن في أولى سلم اهتماماتها باعتبار أن الوطن فوق الجميع، وأن إجراء الانتخابات النيابية ما هو الأ استكمالاً لما نشهده من تطور في بلادنا من حرية التعبير والرأي والرأي الآخر.. وأضاف: إن من لديه القدرة أن يضع الوطن في المقدمة ويختاره الناس فنحن معه..

■ فيما يقول الدكتور محمد حامد الجابري: إن قراءة التجربة الديمقراطية في بلادنا وذلك بعد مرور عدة سنوات من إعادة تحقيق الوحدة يمكن للمرء أن يشهد مدى التعاطي الحي مع هذه العملية التي أصبحت محل تقدير الجميع.. وأضاف: إن بعض الاحزاب لم تستفق بعد من سباتها ، ولازالت تجتر الروح الشمولية في خطابها مع الآخرين، فالزمن لم يعد مثل ما كان، ولابد على الاحزاب المتأخرة عن الركب أن تتفهم أن قطار الديمقراطية يمضي ولا يمكن أن يتوقف.

■ ويؤكد المواطن محمد طاهر العبيدي: ان ما تم انجازه خلال الفترة بين الانتخابات البرلمانية لا يمكن أن يحصر بكل بساطة.. فالتجربة شهدت العديد من التطور لاسيما ونحن قد شهدنا المزيد من التعاطي الحي مع الروح الديمقراطية التي تجلت في أرقى صورها من خلال المشاركة الواسعة للمواطنين في الانتخابات، وها نحن نشهد هذه البوادر بادية من خلال مطالب المواطنين لإجراء الانتخابات في موعدها المحدد ابريل القادم ٢٠٠٩م.

■ من جانبها تقول الناشطة الاجتماعية قبول عبدالملك: ليس هناك أدق تعبير يمكن أن نطلقه على العملية الديمقراطية في بلادنا الا تعبير الريادة وذلك من خلال اختيار ممثلي الشعب في أعلى سلطة تشريعية في بلادنا وهو البرلمان من قبل الشعب.. هذه العملية تعكس وبالملموس عن عظمة اهداف الثورة والوحدة.. ومن هذا المنطلق فإنني كناشطة اجتماعية في شؤون الجمعيات الخيرية أعمل واستمد نشاطي من هذه العملية الديمقراطية الرائدة.

■ وحول الانتخابات النيابية القادمة قالت قبول: إن إجراء الانتخابات في موعدها المحدد يؤكد على سلامة الرؤية واتساع أفق المؤتمر الشعبي العام في سبيل ترسيخ وتطوير التجربة الديمقراطية بكل وضوح.

▹ اعتبرت عدد من المنظمات والمؤسسات الديمقراطية المهتمة بالشأن السياسي في اليمن قرار أحزاب اللقاء المشترك بإيقاف الحوار مع المؤتمر وكافة الأحزاب الأخرى بالقرار الخاطئ الذي لا يصب في مصلحة الوطن وانما يكشف عن مدى ضعفها وتأزمها سياسياً وشعبياً ويثبت عدم قدرتها على تحمل المسؤولية الديمقراطية والوطنية، كما يكشف أيضا عن أجندة احزاب المشترك المتعلقة بإعاقة الاستحقاق البرلماني لأنها لا تملك قاعدة جماهيرية لخوض الانتخابات القادمة، وجل ما يستطيع المشترك القيام به هو إعاقة الاستحقاق القادم بافتعال الأزمات.. حول هذا الموضوع استطلعنا آراء العديد من قيادات المنظمات المدنية المهتمة فإلى ما جاء:

▹استطلاع: علي الشعباني

قيادات منظمات مدنية

شرعية الانتخابات لا تأتي من صوامع الشموليين

■ في البداية تحدث الأخ محمد علاو رئيس رابطة معونة قائلاً: إن المشترك حكم على نفسه بالفشل بمثل هكذا قرار لأن الحوار هو أساس الديمقراطية والتي تثبت آلية الحزب، وما دام المشترك أوقف الحوار فإنه لا يؤمن بالديمقراطية، ونحن نستغرب لهذا القرار، وفي كل الاحوال هذه الاحزاب لا تمثل الشعب اليمني، وهناك أحزاب معارضة ستشارك في الانتخابات القادمة، فالمهم تمثيل كل فئات الشعب وليس فئات معينة أو حزب معين، لأن من يعطي الشرعية للانتخابات هو الشعب وليس أحزاب المشترك او غيرها، وسواء شارك المشترك او قاطع فإن الانتخابات سوف تجرى لأنها حق مكفول، ولكن في ظل أطر قانونية وليس أطر غوغائية، ونحن نعتقد أن المشترك تسرع في هذه الخطوة ويجب أن ينظر الى المصلحة الوطنية العليا التي تقتضي من الجميع المشاركة في العملية الديمقراطية والقبول بنتائج الصندوق والتداول السلمي للسلطة.

أخطاء المشترك

■ من جانبه تحدث الدكتور محمد الفقيه رئيس مركز استطلاع وقياسات الرأي قائلاً: أؤكد أن مصلحة الوطن تقتضي من الجميع الرجوع الى سياسة الحوار وتقديم المزيد من التنازلات وترك المصالح الشخصية الضيقة من أجل مصلحة الوطن، والمشترك عندما قرر إيقاف الحوار مع المؤتمر وبقية الأحزاب الأخرى فإنه ارتكب خطأ فادحاً في حق الوطن أولاً وفي حق نفسه ثانياً، فهروبها من الساحة السياسية يثبت أن ليس لديها أي برنامج سياسي للمرحلة القادمة، فالمصلحة الوطنية العليا تلزم كافة الأطراف السياسية بترك سياسة التشدد والتشنج الأعمى الذي سيدخل البلاد في أزمات يتم افتعالها من أجل مصالح شخصية ضيقة ويجب على أحزاب المشترك ترك ذلك الاسلوب لأنها ستجر الوطن الى أزمات نحن في غنى عنها، وعليها أن تعي الدرس الذي يحدث حولها في تلك الدول، فأين سيذهب هؤلاء من الله ومن الشعب الذي يجب أن يقدموا له كل المصالح ولا يقدمون عليه مصالحهم الشخصية، لذلك ادعو أحزاب المعارضة الى ترك التعصب والتشنج لأن ذلك لا يصنع الديمقراطية .. فالوطن ليس ملكاً لهذه الاحزاب، بل ملك الجميع ويجب عليها تحمل هذه المسؤولية، كما يجب أن يعدل المشترك عن قراره لأنه ليس في صالحه، فهناك من يريد أن يعيق عجلة الديمقراطية والتنمية في اليمن، ويجب ألا نسمح لهم على الإطلاق ونقف وقفة رجل واحد ضد أي شخص يحقد على الوطن ومكتسباته التنموية.

رفض الحوار

■ بدوره قال الاخ محسن الغشم رئيس منظمة وفاق للتاهيل الديمقراطي:

- نحن نستغرب موقف أحزاب اللقاء المشترك وهروبها من المسؤولية الوطنية إزاء العديد من القضايا الوطنية ومنها الحوار والمطالبة بتأجيل الانتخابات، ونعتقد أنه كان من المفترض أن الحزب الحاكم هو الذي يجب أن يرفض الحوار ويطالب بتأجيل الانتخابات لغرض بقائه أطول في السلطة ولكن ما يحدث هو العكس تماماً ولم يحدث ذلك في تاريخ الديمقراطيات في العالم، لأن المشترك يتناقض في قراراته ومطالبه وهذا يعبر عن الضعف وعدم الجدية في تحمل المسؤولية تجاه الوطن والمواطن، فبدلاً من أن تقدم برامجها لحل المشاكل الاقتصادية والسياسية تطالب بخلق أزمة جديدة تدخل اليمن في متاهات لا حاجة لها، فالوصول الى السلطة لا يمكن أن يكون الا عن طريق الصندوق وليس افتعال الأزمات والمواطن اليمني كان قراره واضحاً في اختياره في الانتخابات الماضية التي فاز فيها المؤتمر فوزاً كاسحاً.

ولذلك اعتبر هذا القرار قراراً غير صائب ويقلل من فرص فوزهم في أي انتخابات قادمة من الحصول على ثقة الناخب لأنه يشعر أنها أحزاب لا تريد أن تعمل من أجله وإنما تعمل من أجل مصالحها الشخصية.

زعزعة الاستقرار

■ من جانبه أوضح الأخ ابراهيم شجاع الدين رئيس منظمة ٢٧ ابريل للتنمية الديمقراطية أن قرار المشترك بإيقاف الحوار مع المؤتمر وبقية الأحزاب يدل على ضعفه وعدم قدرته على تحمل المسؤولية الوطنية ويكشف عن النوايا الداخلية والشخصية المنتهزة لتلك الاحزاب في افتعال الأزمات وإثارة البلبلة في البلاد لأسباب ودوافع شخصية، فالانتخابات حق كفله الدستور لكل مواطن يمني وليس لحزب معين او جهة معينة، وما تقوم به أحزاب المشترك يعبر عن مدى رغبتها في زعزعة استقرار البلاد سياسياً وخاصة أيام الانتخابات القادمة، ومطالبتها بتطبيق نظام القائمة النسبية مرفوض لأنه لا يتناسب مع الواقع اليمني ولأكثر من ٢٥ سبباً.

ولذلك فعلى هذه الاحزاب العدول عن سياسة الأنانية والمصلحة الشخصية وندعوها الى الحوار من أجل اليمن ومن أجل الحفاظ على منجزاته الديمقراطية والتنموية.

علاو: أحزاب المشترك ليست مخولة بإعطاء الشرعية للانتخابات

د.الفقيه: الوطن ليس ملكاً للمشترك

الغشم: الوصول إلى السلطة يمر عبر صندوق الانتخابات

شجاع الدين: الانتخابات حق مكفول للشعب